

## أشغال مجلس الحكومة

الاثنين 21 من ربيع الآخر 1434

موافق ل4 مارس 2013

### تصريح صحفي

انعقد يوم الاثنين 21 من ربيع الآخر 1434هـ الموافق ل4 مارس 2013م الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة برئاسة السيد رئيس الحكومة، خصص للمدارسة والمصادقة على مشاريع نصوص تنظيمية ومقترح تعيينات في مناصب عليا، وكذا لمدارسة عدد من المستجدات. في مستهل الاجتماع، تدارس المجلس وصادق على مشروع مرسوم رقم 904-12-2 يتعلق بالمدارس الوطنية للصحة العمومية، تقدم به السيد وزير الصحة. ويرمي هذا المشروع إلى مراجعة مقتضيات المرسوم رقم 752-93-2 الصادر في 10 مارس 1994 واتخذ للمعهد الوطني للإدارة الصحية التابع لوزارة الصحة وذلك في إطار الإصلاح الشمولي لمنظومة التكوين في المجال الصحي وملائمتها مع مقتضيات القانونية المتعلقة بهذا المجال، ولاسيما القانون رقم 00-01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والنصوص الصادرة في تطبيقه. ويهدف هذا المشروع إلى تغيير تسمية المعهد الوطني للإدارة الصحية بـ "المدرسة الوطنية للصحة العمومية" وإدراجها ضمن قائمة مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات المحددة بموجب المرسوم رقم 203-03-2 لـ 21 أبريل 2006، وذلك بغرض تسهيل التقارب مع المؤسسات الدولية للتكوين في هذا المجال، وإمكانية اندماجها في شبكات وأقطاب التكوين، وتمكين هذه المدرسة من المساهمة بصفة فعالة في سد الخصاص الحاد الذي يعرفه قطاع الصحة من الأطر المتخصصة في مجال الصحة العمومية والتدبير الصحي، وكذا تمكينها من القيام بدورها في مجال البحث العلمي حتى يتسنى لها المساهمة في تقويم السياسات العمومية. كما يهدف المشروع إلى الانفتاح على الطلبة الشباب بدلا من الاقتصار على الموظفين وذلك من أجل إدماجهم في الحياة العملية عبر تكوين يؤهلهم للعمل في القطاعين العام والخاص للصحة.

بعد ذلك، صادق المجلس على مشروع مرسوم رقم 662-12-2 بتغيير و تميم المرسوم رقم 763-94-2 الصادر في 21 من جمادى الآخرة 1415 الموافق لـ 25 نوفمبر 1994 لتطبيق المرسوم قانون رقم 498-94-2 الصادر في 16 من ربيع الآخر 1415 الموافق لـ 23 سبتمبر 1994 بإحداث وكالة المساكن و التجهيزات العسكرية، تقدم به السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني. يأتي هذا المشروع تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لجلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات الملكية المسلحة الهادفة إلى تمكين أفراد القوات المسلحة الملكية وكذا المدنيين التابعين لإدارة الدفاع الوطني من السكن وكذا محاربة السكن غير اللائق المتواجد فوق الأراضي العسكرية.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا المشروع إلى إدخال قطاعي السكني والتعمير وسياسة المدينة والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية ضمن تشكيلة أعضاء كل من المجلس الإداري لوكالة المساكن والتجهيزات العسكرية وكذا اللجنة التقنية وذلك بغرض تسريع وتيرة إنجاز الثكنات العسكرية، وتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بتصاريح البناء وتسليم رخص السكن التي تخص مشاريع السكن العسكري، وتتنوع وتقييم برامج القضاء على دور الصفيح المتواجدة فوق الأراضي العسكرية، وتسهيل مسطرة تحفيظ الأملاك العقارية العسكرية، وكذا تسهيل مسطرة تحفيظ الأملاك العقارية العسكرية.

وفي ختام أشغاله، تدارس المجلس وصادق على مقترح تعيينات في مناصب عليا، طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، ويتعلق الأمر بكل من:

السيد محمد علي الأزرق: مفتش عام - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

السيد مح وعلي تاكمة: مدير الشؤون الإفريقية - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

السيد عبد الجليل صبري: مدير الشؤون الأوروبية - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

السيد محمد أمين بلحاج: مدير القضايا الشاملة - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

السيدة كريمة القباج: مديرة الاتحاد الأوربي والمسلسلات المتوسطية - وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

السيد محمد العم: مدير التجهيزات والصيانة بوزارة الصحة - وزارة الصحة.

السيد محمد بلغوات: مدير المعهد العالي لمهن السمعي البصري - وزارة الاتصال.